برنامج مقترح فى الدراسات الإجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية

إعــداد

د/ عبد الخالق فتحي عبد الخالق أحمد
مدرس المناهج وطرق التدريس
كلية التربية – جامعة عين شمس

٢٠١٧م

تاريخ استلام البحث ٢٠١٧/١٢/٣

تاريخ قبول البحث ٢٠١٧/١٢/١٠

برنامج مقترح فى الدراسات الإجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية

*** د/ عبد الخالق فتحي عبد الخالق**

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى إعداد برنامج مقترح في الدراسات الإجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، وقد استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي، حيث قام بإعداد قائمة بأبعاد حقوق الطفل، ثم بناء برنامج في مناهج الدراسات الاجتماعية لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، كما أعد الباحث اختباراً لأبعاد حقوق الطفل ومقياساً للوعى الحقوقي، وتم تطبيق أدوات البحث قبلياً على عينة مكونة من(٣٢) تلميذاً بمحافظة الجيزة، ثم تطبيق البرنامج على عينة البحث، وبعد انتهاء فترة المعالجة تم تطبيق أدوات البحث تطبيقا بعدياً.

وقد توصل الباحث إلى فاعلية البرنامج المقترح في الدراسات الإجتماعية القائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، حيث وجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات التلاميذ فى التطبيق القبلى عنه في التطبيق البعدي لاختبار أبعاد حقوق الطفل ومقياس الوعي بها لصالح التطبيق البعدي.

الكلمات المفتاحية: حقوق الطفل، مناهج الدراسات الإجتماعية، الوعي الحقوقي.

* مدرس بقسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية جامعة عين شمس

برنامج مقترح فى الدراسات الإجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية

* د/ عبد الخالق فتحي عبد الخالق

مقدمة:

يتزايد اهتمام المجتمع الدولي فى الآونة الأخيرة بحقوق الطفل ، ويتمثل ذلك فى إصدار اتفاقية حقوق الطفل ٢٠نوفمبر ١٩٨٩م، ومنذ إقرار هذه الاتفاقية، وفي إطار المناخ الحضاري والإنساني لثقافة الاحترام للطفل ولحقوقه التي أرسلتها هذه الاتفاقية، وتلازماً مع إقرارها واقعاً والتزاماً، صارت حقوق الأطفال موضوعاً ومجالاً لفيض متزايد من الجهود والمبادرات والإبداعات التي تسعى بشأنها الدول والمجتمعات والمؤسسات إلى إحراز سبق ومزايا إدراكاً منها وتقديراً لحقيقة الطفولة ولإماكنات الأطفال وحاجاتهم، ولما يكتنزونه من قابليات النمو والتقدم استلهاماً لصورة المستقبل التي يشكلها أصحابها_ وهم الأطفال.

وفي سياق هذا الاهتمام، شهد ميدان حقوق الطفل تطوراً ملحوظاً من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي، وفي إطار مدى واسع يتضمن الأطفال من كل الأعمار، وفي كل دوائر حياتهم وعالمهم، من المؤسسات والوكالات المعنية بهم وبخاصة الأسرة والمدرسة والأقران والمجتمع المحلي والإعلام، وفي سياقات ثقافية متعددة، وبيئات ذات مستويات اجتماعية – اقتصادية متباينة، وفي ظروف عادية وملائمة وأخرى غير عادية ومشوبة بالخطر.(طلعت منصور، ٢٠١٣، صـ٢٣)

ورغم ما حظى به هذا الانجاز من اجماع دولى بمصادقة أكبر عدد ممكن من الدول عليه والالتزام بتنفيذ بنوده، باتخاذ القوانين وإنشاء المؤسسات الكفيلة بحماية حقوق الطفل ، فإن الوعى بثقافة حقوق الطفل يبقى الدافع الأساسي لتعزيزها، وبالتالي يأتى دور التربية بصفة عامة والمناهج الدراسية بصفة خاصة فى وطننا العربي لتضمين حقوق الطفل بها والعمل على تنميتها واكتساب التلاميذ لها منذ مرحلة الطفولة المبكرة .

وفي هذا الصدد تؤكد اليونسكو أنّ تبنّي رؤية جديدة للتعليم الجيد أمر ضروري، وقد أثبتت الأحداث الدولية الراهنة في جميع أنحاء العالم أن المفهوم الحديث لجودة التعليم والمناهج الدراسية ينبغي أن يقوم على نهج حقوق الطفل والسلام ونبذ العنف لمواجهة التحديات الراهنة.

(UNESCO,2003,pp3-4)

كما أن العناية بالأطفال هى العمود الفقرى لإنجاز التنمية البشرية، وتعزيز حقوق الطفل هو المفتاح الرئيسي للتنمية المستدامة، ويحتاج عالمنا العربي اليوم إلى إرساء منظومة حماية الأطفال، لأنها قضية

* مدرس بقسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية جامعة عين شمس

حقوقية وتنموية تحتاج إلى تضافر جميع المؤسسات والهيئات التربوية من أجل تعزيزها وتنميتها، لذلك تقع على التربية مسئولية تنمية وعي التلاميذ بحقوقهم، من أجل بناء الشخصية الإنسانية التى تؤمن بالتسامح والتضامن والحرية والمساواة والكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية، ويبسهم فى الوصول إلى مجتمع يكون الطفل فيه شريكا أساسيا فى إحداث التغير المنشود نحو مجتمع الحضارة والمعرفة.

وتعتبر مرحلة الطفولة المبكرة هى مرحلة التأسيس الفعلي فى تكوين شخصية الطفل من جوانبها المختلفة الجسدية والوجدانية والاجتماعية والذهنية، وتكوين أنماط التفكير والميول والاتجاهات لدية، وبما ينعكس على سلوكه فى المستقبل.

فالطفل هو كائن ضعيف في تركيبته الجسمية والعقلية وقابل للتشكل والتفاعل وفق تعامل محيطه معه، وهي علاقة عضوية معقدة عبر عنها الشاعر الإنجليزي William Wordsworth في إحدى مقطوعاته الشعرية أن الطفل أبو الرجل من الناحية السيكولوجية، بمعنى أن خبرات سنيه الأولى لها أبلغ الأثر في حياته اللاحقة كلها، فعلاقة الطفل بالكهل تلتقي في مفهومها مع ما توصل إليه العلم الحديث من أن طفولة الإنسان هي التي تحدد ملامح شخصيته وبقدر ما يحاط الطفل في أثناء فترة طفولته بالحماية بقدر ما يجنب حياته المستقبلية كل مظاهر اختلال التوازن وينعكس ذلك إيجابا على شخصيته وعلى حياته بشكل عام لكل ذلك وجبت رعاية الطفل وحمايته بصورة خاصة و تأهيله بما يدرأ عنه الآخطار ويجعله فاعلا ايجابيا في تدبير المستقبل.(هلالي عبداللاه أحمد، خالد محمد القاضي،٢٠٠٦،صـ٥٦)

كذلك فإن الطفولة تمس وتراً إنسانياً في قلوب الناس من حيث إن الأطفال فئة لا تستطيع ولاتملك حماية نفسها أو الحصول على حقوقها. ومن هنا يأتي دور المدرسة، وهي الوحدة الاجتماعية التي ينشأ فيها الطفل ويتفاعل مع أعضائها وبالتالي عليها أمانة الإشباع لحاجاته المختلفة من جسمية وعقلية ووجدانية واجتماعية، ثم ياتي دور المجتمع فيدعم موقف المدرسة ويعاونها على أداء هذه الرسالة باعتبار الطفولة مرحلة من أهم مراحل العمر الإنساني.

وتهدف حقوق الطفل إلى ضمان حصول كل طفل على فرصة تحقيق إمكاناته الكاملة، فجميع الأطفال في العالم لا بدّ من أن يتمّ توفير الحماية لهم، وسبل العيش الكريم من دون تمييز أو تفريق بسبب اللون أو العرق أو الجنس أو الدين ويشغل الطفل مكانة فريدة ومتميزة في المجتمع وهذا الطفل في حاجة الى عناية خاصة بنموه البدني والذهني والاخلاقي والاجتماعي، وكذلك في حاجة الى حماية قانونية تضمن له الحرية والكرامة والأمن.(Emilie Filmer-Wilson,2006,p124)

والجدير بالذكر أن إصدار تشريع وطني بما يتفق وأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل يمثل وفاء بالتزام قانوني، ولكن يظل مجرد التزام شكلي، ولا يمثل – في حد ذاته – وفاءً واقعياً لمضامين الحقوق؛ ذلك لأن أولى خطوات ممارسة الحق هو الوعي به، وأن من يعرف حقوقه يكون أكثر حرصاً على

احترام حقوق غيره، ومن ثم فإن تنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ يعنى نموهم وفقًا لمعايير النمو الإنساني.

وقد شهد ميدان التربية تطوراً ملحوظاً لوضع خطط واستراتيجيات فعلية لمشاركة الأطفال ، وتوفير ضمانات الجودة لبرامج ومشروعات توجه صوب تحقيق مصلحة الطفل الفضلى، ورغم الإنجاز المتحقق والمقدر فى هذا الشأن ، فلا يزال هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التى تعوق الوعى بحقوق الطفل وتقلل من فاعليتها. كما حدد المجلس القومى للدراسات الاجتماعية (National Council for Social Studies 2008) بعض الموضوعات التى يمكن تضمينها فى مناهج الدراسات الاجتماعية، مثل حقوق الطفل، العلاقات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بين مناطق العالم وسكانه، وطبيعة الاختلافات الثقافية والصراعات الإقليمية والقومية ومشكلاتها.

وقد أشارت دراسة والى أحمد (٢٠٠٠) فاعلية برنامج مقترح فى الأنشطة المصاحبة لمناهج الدارسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الاساسى فى تنمية بعض المبادئ القانونية، كما أشارت دراسة درية السيد (٢٠٠٤) إلى الدور الفعال لأنشطة التعلم في إشباع ميول واهتمامات التلاميذ وتنمية الوعي الديمقراطي والتعبير عن الذات والمشاركة في المجتمع، كما هدفت دارسة عاطف سعيد (٢٠٠٥) إلى التعرف على فاعلية برنامج فى التربية القانونية قائم على الأنشطة المصاحبة لمنهج التاريخ بالمرحلة الثانوية فى تنمية الوعي القانونى والتفكير الناقد لدى طلاب هذه المرحلة، وقد أكدت هذه الدارسة أن البرنامج المقترح الذى يعتمد على الأنشطة المصاحبة لمنهج التاريخ ذا فاعلية فى إكساب طلاب المرحلة الثانوية مفهوم التربية القانونية.

وتناولت دراسة تانج Tang,I-Chen (2004) حقوق الطفل في تايوان المعاصرة، وأشارت إلى أن التحول السريع في تايوان والتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية أدت إلى تأثيرات سلبية على الإنضباط لدى الأطفال، وأكدت الدراسة على محاولة إعادة الانضباط لدى الأطفال من خلال تنمية الوعي بحقوقهم.

وقد أكدت دراسة وفاء إبراهيم محمد (٢٠٠٧) على أهمية حقوق الطفل في الاسلام وتناولت حق الطفل في النماء والبقاء والحماية من كافة أشكال التمييز، وكذلك حق الطفل في المشاركة: حيث أن المجتمع الإسلامي مجتمع تشاوري فقد أعطى الإسلام للجميع وخاصة للأطفال الحرية في التعبير عن آراءهم، ومشاركتهم للكبار في اتخاذ القرار.

كما تناولت دراسة إيناس جابر أحمد (٢٠١١) حقوق الطفل في القانون الدولي، وأشارت إلى أنه رغم الجهود الدولية المبذولة للحفاظ على حقوق الطفل في الحياة والمسكن والتعليم والعلاج والغذاء، إلا أنه مازال العديد من الأطفال يعانون من المرض والفقر وسوء التغذية والعنف والاستغلال، وبالتالي فهناك خلل واضح بين الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل، وبين التطبيق الفعلي لأحكامها، وأكدت

الدراسة على ضرورة تضافر الجهود بين المؤسسات المختلفة لوضع برامج توعوية لتنمية الوعي بحقوق الطفل.

كما تناولت دراسة Zihni MEREY (٢٠١٢) إجراء مقارنة لحقوق الأطفال في مناهج الدراسات الاجتماعية التركية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أشارت الدراسة إلى أن تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية كشف عن أن جوانب حقوق الطفل ليست متوازية في كلتا الدولتين ، حيث تتضمن المناهج التركية الحق في المشاركة أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن الحق في التنمية تأخذ المكان الأكثر تخصصا في مناهج الدراسات الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالإضافة إلى ذلك، لم تتضمن المناهج الدراسية لأي بلد منهما مكاسب مع حق الأطفال في الحماية.

وتناولت دراسة عبد العزيز مخيمر (٢٠١٢) أهمية حقوق الأطفال وضمانات حمايتها في القانون الدولي، وأشارت دراسة (2012) Sundeen&Raskoff إلى أهمية دور المدارس في تنمية الوعي لدى التلاميذ بحقوقهم وتشجيعهم منذ الصغر على المشاركة من خلال دمجهم بالنشاطات ذات العلاقة. كما أشارت دراسة خالد محجوب محمد عمارة (٢٠١٣) إلى أن الهدف الأساسي من تعليم حقوق الطفل هو غرس الإحساس بالكرامة الإنسانية والمسئولية، كما يؤدي تعليم حقوق الطفل إلى تعزيز وعي الطفل بحقوقه والدفاع عنها، وأكدت الدراسة على أن وعي الأطفال بحقوقهم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص المشاركة في الشأن العام.

وقد تناولت دراسة (2017) Melike Faiz& Selman Tunay Kame آراء عينة من المعلمين في تركيا بمرحلة رياض الأطفال والمرحلة الإبتدائية حول وعى التلاميذ بحقوق الطفل، وأشارت الدراسة إلى أن بعض المعلمين يعتقدون أن الأطفال يملكون اختلافات في بيئاتهم التعليمية وحياتهم الأسرية وحالاتهم الاقتصادية مما يشكل عدم المساواة فيما بينهم، كما أن الأسرة الأسر لم تولي الاهتمام اللازم لحق الأطفال، وبالتالي لابد من تنمية الوعي لديهم بحقوقهم من خلال أنشطة مثل الحقات الدراسية داخل المدارس.

وانطلاقاً من أهمية الدور التربوي لمناهج الدراسات الإجتماعية، تأتي أهميتها في بناء برنامج قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، من أجل بناء أطفال قادرين على المشاركة الإيجابية الفعالة في تقدم مجتمعهم ورفعة وطنهم.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في قصور مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية فى تناولها لحقوق الطفل وتدنى مستويات الوعي الحقوقي لدى التلاميذ كما بينتها الدراسات السابقة، لذلك يسعى البحث الحالي إلى بناء برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن بناء برنامج مقترح في الدراسات الإجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعى الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما أبعاد حقوق الطفل الواجب تنميها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية؟

٢- ما التصور المقترح لبرنامج في الدراسات الإجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل بالمرحلة الابتدائية؟

٣- ما فاعلية البرنامج المقترح في الدراسات الإجتماعية القائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعى الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى

١- إعداد قائمة بأبعاد حقوق الطفل الواجب تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية .

٢- بناء برنامج مقترح في الدراسات الإجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعى الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية.

٣- التحقق من فاعلية البرنامج المقترح في الدراسات الإجتماعية القائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعى الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث الحالي إلى أنه:

- يقدم البرنامج لمخططي المناهج نماذج تطبيقية لكيفية تضمين منهج الدراسات الاجتماعية حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية.
- يبرز البرنامج أهمية تضمين مناهج الدراسات الاجتماعية لأبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لديهم.
- يسهم البرنامج في تنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ من خلال تعليم الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.
- يوجه نظر المسؤولين بوزارة التربية والتعليم إلى ضرورة تدريب معلمي الدراسات الاجتماعية على تنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على

١- أبعاد حقوق الطفل الواجب تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية الواردة بالقائمة.

٢- تلاميذ الصف الرابع الإبتدائي في مدرسة العياط الابتدائية التابعة لإدارة العياط التعليمية بمحافظة الجيزة، لأنها قريبة من مقر إقامة الباحث مما يسهل عليه متابعة التطبيق.

٣- تطبيق البحث في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠١٧م.

تحديد مصطلحات البحث:

١- حقوق الطفل:

تُعرف "حقوق الطفل" إجرائياً في هذا البحث بأنها:" منظومة تلك الحقوق المستحقة له لمجرد كونه طفلاً، والضرورية لبقائه ونمائه وحفظ كرامته ككائن إنساني حر، وتكفل لهم دون تمييز الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتوسيع فرص المشاركة لبلوغ الحد الأقصى من قدراتهم ومهاراتهم، والمجمَع على إقرارها للبشر كافّة من منظور معياريّ أخلاقيّ وتشريعيّ".

٢- الوعى الحقوقي:

يُعرف "الوعي الحقوقي" إجرائياً في هذا البحث بأنه:" إدراك التلاميذ لمنظومة حقوقهم الإنسانية، التي تكفل لهم الحياة والنمو والمشاركة والحماية، والمنصوص عليها فى المواثيق الدولية والدساتير المحلية، وكيفية المطالبة بها والحصول عليها والدفاع عنها، وإدراكهم للأساليب والوسائل المختلفة لتحقيق ذلك".

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على:

المنهج الوصفي: والذي أُستخدم في الاجابة على السؤال الأول والثاني من البحث، حيث تم دراسة الأدبيات والبحوث والدراسات السابقة المتعلقة بحقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المرحلة الإبتدائية، وكذلك في وضع التصور المقترح للبرنامج.

المنهج شبه التجريبي: والذي أُستُخدم في إعداد مواد وأدوات البحث، والاجابة عن السؤال الثالث من البحث، ما فاعلية البرنامج المقترح في الدراسات الإجتماعية القائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ مجموعة البحث، وقد اعتمد البحث على التصميم شبه التجريبي ذو المجموعة الواحدة، ثم تحليل النتائج إحصائياً باستخدام برنامج SPSS.

خطوات البحث وإجراءاته:

للإجابة عن أسئلة البحث واختبار صحة فروضه اتبع الباحث الخطوات والإجراءات الآتية:

أولاً: إعداد قائمة بأبعاد حقوق الطفل الواجب تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، وذلك من خلال:

- دراسة الأدبيات والدراسات والمواثيق الدولية المتعلقة بأبعاد حقوق الطفل وأبعادها.

- دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم وتعلم الدراسات الإجتماعية.
- دراسة خصائص تلاميذ المرحلة الإبتدائية.
- إعداد قائمة مبدئية بأبعاد حقوق الطفل، وعرضها على السادة المحكمين وضبطها.
- وضع القائمة في صورتها النهائية.

ثانياً : بناء البرنامج المقترح في الدرسات الإجتماعية، وذلك من خلال:

- المنطلقات الفكرية للبرنامج المقترح.
- أسس بناء البرنامج المقترح.
- تحديد أهداف البرنامج المقترح.
- محتوى البرنامج المقترح.
- صياغة أنشطة التعلم الحقوقية بالبرنامج المقترح.
- تحديد استراتيجيات تدريس المناسبة للبرنامج المقترح.
- وسائل ومصادر التعلم بالبرنامج المقترح.
- أساليب التقويم المستخدمة بالبرنامج المقترح.

ثالثا: تطبيق البرنامج المقترح، ويتطلب ذلك:

١- إعداد أدوات البحث وتمثلت في:

- اختبار التحصيل المعرفي بأبعاد حقوق الطفل المتضمنة فى البرنامج (إعداد الباحث).
- مقياس الوعى الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية (إعداد الباحث).

٢- تحديد مجتمع البحث وعينته:

- تمثل مجتمع البحث في طلاب المرحلة الإبتدائية بمحافظة الجيزة.
- إختيار عينة قصدية مكونة من (٣٢) تلميذاً من تلاميذ الصف الرابع الإبتدائي بمدرسة العياط الابتدائية " مجموعة واحدة تجريبية ".

٣- تطبيق أداتي التقويم على عينة البحث قبلياً.

٤- تطبيق البرنامج المقترح على عينة البحث.

٥- تطبيق أداتي التقويم على عينة البحث بعدياً.

٦- رصد النتائج ومعالجتها إحصائياً وتفسيرها.

٧- تقديم التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج التي اسفر عنها البحث.

المحور الأول: الإطار النظري

يتم هنا تناول الإطار التنظري للبحث والدراسات السابقة المرتبطة به، من خلال تناول ماهية حقوق الطفل، والتطور التاريخي لها، ثم أهمية تنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ، وتناول أبعاد حقوق الطفل والتي تناسب طبيعة وخصائص تلاميذ المرحلة الإبتدائية.

أولاً: ماهية حقوق الطفل:

تمثل الطفولة مرحلة بالغة الأهمية، فهي المستقبل والأمل في الغد، ومن خلال الاهتمام بها تعبر البشرية بأمان من جيل لآخر، فهي التواصل بين الحاضر والمستقبل، ويمتد الاهتمام بحقوق الطفل إلى عمق الفكر الإنساني، الذي تأكد من خلال الأديان السماوية وآراء الفلاسفة والعلماء الذين اهتموا برعاية الطفولة وحمايتها.

وتهدف حقوق الطفل إلى حماية كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر، وتنطبق حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على جميع البشر بغض النظر عن أعمارهم. وبهذه الصفة، فإن الأطفال يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الراشدون، ولكن نظراً لوضعهم المستضعف في المجتمع، فإن لهم حقوقاً محددة تمنحهم حماية خاصة.(المركز الدولي للتربية على حقوق الإنسان، ٢٠٠٨،صـ١٣)

كما تهدف إلى ضمان حصول كل طفل على فرصة تحقيق إمكاناته الكاملة، وتنص حقوق الطفل على أن" لجميع الأطفال بلا تمييز الحق في النماء التام والحصول على التعليم والرعاية الصحية والنمو في بيئة ملائمة، وفي معرفة حقوقه والمشاركة في المجتمع بنشاط" (المادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩)، ومن ثم فإن حقوق الطفل تُعد أداة لبقاء الطفل ونموه وحمايته وضمان مشاركته في الحياة العامة على نحو أفضل، كما تقوم حقوق الطفل على المبادئ الآتية:

- الكونيّة: فهي ليست مقصورة على شعب أو أمّة أو حضارة، ولا استثناء منها لأحد.
- عدم التّجزّؤ: فلا يؤخذ ببعضها من دون بعض؛ إذ هي منظومة واحدة.
- التّكامل: حيث لا يمكن لحقّ من حقوق الطفل أن يحقّق غرضه من دون أن يدعمه، في ذلك، التّمتّع بسائر الحقوق. (الأمم المتّحدة،٢٠٠٣، صـ١٧)
- عدم التّمييز وتكافؤ الفرص: فجميع الأطفال لهم نفس الحقوق بغض النظر عن أصلهم العرقي أو دينهم أو لغتهم أو ثقافتهم أو جنسهم. (المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١١،صـ٢٢)
- المشاركة والجمع: للأطفال الحق في التعبير عن أنفسهم وفي الاستماع إليهم، وينبغي إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم فيما يتعلق بالقرارات التي تمسهم، وويتبغي أن تؤخذ آراؤهم بعين الاعتبار. (The Vienna Document,2003,p14)

- المحاسبة وقواعد القانون: فلابدّ للقوانين من احترامها وإعمالها، ولا حماية لمن لايلتزم باحترام هذه الحقوق سواء أتعلّقت به أم بغيره. (Annan, Kofi,2001,p24)
- الحياة والبقاء والنماء: للأطفال الحق في الحياة، ويجب أن يتلقوا الرعاية الضرورية لضمان صحتهم الجسدية والعقلية والعاطفية، بالإضافة إلى نموهم العقلي والاجتماعي والثقافي.) UNICEF,2002,p5)

ثانياً: التطور التاريخي لحقوق الطفل:

تمتد جذور قضية الطفولة والاهتمام بها بعيداً في التاريخ، فهي قديمة قدم التاريخ الإنساني ذاته. ولقد حرص الآباء منذ العصور البدائية على نقل كل ما لديهم من معرفة ومهارات إلى أبنائهم عن طريق مشاركة الأطفال في الحياة الأسرية حيث كانوا موضع رعاية خاصة واهتمام بالغ. فلقد توالت الحضارات القديمة في الظهور وازداد الاهتمام بالأطفال وتربيتهم، وهذا الأمر واضح في حضارة مصر الفرعونية وحضارة بلاد الرافدين وفي المجتمع اليوناني القديم وفي المجتمع الروماني القديم، حيث كان الاهتمام كبيرا بتربية الأطفال جسمياً وعقلياً وروحياً.

كما جاءت الأديان السماوية مؤكدةً على أن الطفل هو نواة المجتمع، والركن الأساسي في الأسرة التي هي نظام اجتماعي متكامل وأساس وجود المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتعد الدعامة الأساسية لضبط السلوك، ففيها يتلقى الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعية وتمارس فيها عمليات التنشئة الاجتماعية للطفل. (وليد سليم النمر،٢٠١٣،صـ٥٦)

أما في القرن العشرين، فقد استمدت اتفاقية حقوق الطفل جذورها من التراث العريق لإعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان، فمع بدايات هذا القرن بدأ الاهتمام يتزايد بتربية الطفل خاصة، وإعطائه كافة حقوقه الإنسانية، بعد أن عانت البشرية من ويلات الحربين العالميتين: الأولى والثانية، وقد بدأت الدول تضع قوانين وتشريعات تحمى الأمومة والطفولة، وأخذ المجتمع الدولي على عاتقه الاهتمام بحق الأمومة والطفولة في الرعاية والعناية، وصدرت إعلانات وتصريحات دولية تهدف إلى خلق عالم أفضل للطفل، ظهرت بوادرها في "إعلان جنيف" عام ١٩٢٤م، الذي تآلف من خمس نقاط تكفل للأطفال رعاية خاصة وحماية بغض النظر عن جنسياتهم، كمبادئ أساسية لحقوق الطفل، لكن كان ينقصها الفعالية القانونية، ليأتي عام ١٩٥٥ حين اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة حقوق الطفل ضمن مبادئ لم تنتج أثرها القانوني.

وقد توجت الجهود والاهتمام بحقوق الطفل بالاتفاقية العالمية لحقوق الطفل سنة ١٩٨٩ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢ سبتمبر ١٩٩٠م، بصدور الإعلان العالمي لحقوق الطفل وحمايته ونمائه، أثناء مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وقد شملت بنود إتفاقية حقوق الطفل على أربعة تصنيفات شاملة للحقوق" حقوق البقاء وحقوق النماء وحقوق الحماية وحقوق المشاركة". وقد أكدت إتفاقة حقوق الطفل

على حق كل طفل في البقاء والنمو والتطور، وتعتبر هذه لإتفاقية معياراً أدني متفقاً عليه دولياً لمعاملة الأطفال في كل مكان في العالم. (هلالي عبداللاه أحمد، خالد محمد القاضي،٢٠٠٦،صـ٩)

وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل وثيقة كاملة وشاملة إذ تنقسم إلى ديباجة تعرض المبادئ الأساسية، وتعقبها 54 مادة موزّعة إلى ثلاثة أقسام :أوّلها، ولعّله أهمّها، يستعرض الحقوق الجوهرية التي ينبغي إن يتمّتع بها الطفل (المواد من 1 إلى 41) ، وثانيها يعتني بإجراءات تشكيل اللجنة المعنية بحقوق الطفل التي تتوّلى رصد تقارير الدول الأطراف وتسجيل ما تحّققه كلّ دولة علي درب الوفاء بالتزاماتها المتوّلدة عن الاتفاقية، وتراقب عموما ما تحرزه حقوق الطفل في مختلف أنحاء العالم من تقدّم وتدعيم (المواد من 42 إلى45) ، وثالثها والأخير يتناول سبل تطبيق الاتفاقية فيما يتعّلق بتوقيع الدول والتصديق والانضمام وبداية النفاذ والتحّفظات والانسحاب عند الاقتضاء.(اتفاقية حقوق الطفل،١٩٨٩،صـ١:١٩)

وما نلاحظه على هذه الاتفاقية إجمالاً بأنها التعبير الأوضح والأشمل لما يريده المجتمع لأطفاله، وشمولها لجميع حقوق الطفل المادية والأدبية، وفرضها التزام الدول على الاعتراف بالطفل باعتباره عضوا فعالاً في المجتمع ومواطنا صالحا، واعتبرت حقوق الطفل الذي تضمنتها الاتفاقية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي عام ٢٠٠٢ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراجعة وتقييم ما تم الإتفاق عليه من إنجازات، والتوصل إلى أطر جديدة للعمل مع الأطفال تحت عنوان (عالم جدير بالأطفال) لتطوير الخطط الوطنية للطفولة، من خلال التركيز على أولويات أساسية منها: "تعزيز حياة صحية للطفل، وتنشئتهم في إطار صحة جيدة وتغذية سليمه، وتوفير تعليم ذو جودة لجميع الأطفال، وحماية الأطفال من الاستغلال والإيذاء والعنف، والقضاء على الفقر، واحترام حق الأطفال في التعبير عن أنفسهم". (UNESCO,2002,p5)

أما على المستوى العربي فان بوادر الاهتمام بحقوق الطفل بدأت سنة ١٩٨٣ بصدور ميثاق حقوق الطفل، واشتمل الميثاق على الحقوق الآتية: (جامعة الدول العربية،١٩٨٣)

- تأكيد وكفالة حق الطفل في الرعاية والتنشئة الأسرية وإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية والروحية والاجتماعية.
- تأكيد وكفالة حق الطفل في الأمن الاجتماعي والنشأة والرعاية الصحية له ولأمه
- تأكيد وكفالة حق الطفل بأن يعرف باسم وجنسية معينة منذ مولده .
- تأكيد وكفالة حقه في التعليم المجاني والتربية في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي كحد أدنى.

- تأكيد وكفالة حق الطفل في رعاية الدولة من الاستغلال ومن الإهمال الجسماني والروحي أو أية معوقات تضر بصحته أو تعرضه للمخاطر، وأن يكون مقدما في الحصول على الوقاية والإغاثة

كما أقر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في ٢٨مارس ٢٠٠١م الإطار العربي لحقوق الطفل للعمل به ، ويعتبر هذا الميثاق أساساً قوياً للعمل من أجل الأطفال من الجنسين والأسرة في البلدان العربية، ويعكس اهتمام العقل العربي بهذه القوى التنموية والرغبة في استثمارها لصالح خير الأمة في المستقبل. (جامعة الدول العربية،٢٠٠١)

وعلى الصعيد الوطني فقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تهتم بحقوق الطفل منها قوانين الحضانة العائلية والأحداث والعمل والأحوال الشخصية.. وغيرها من القوانين التي وضعت لمصلحة الطفل، وتعي خصوصية مشكلاته، كما تأخذ بعين الإعتبار أهمية تنشئته نشأة سليمة وحمايته من الاعتداء عليه. (هلالي عبداللاه أحمد، خالد محمد القاضي،٢٠٠٦،صـ١٠)

ورغم تعدد الجهات_ الرسمية وغير الرسمية_ التي أظهرت اهتمام بحقوق الطفل وتقديمها برامج لتنمية الوعي بها، إلا أن الرؤية التربوية المتكاملة حول تنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ من خلال المناهج الدراسية مازالت غائبة سواء على مستوى الفكر أو الممارسة؛ نظراً لأنه تم تناولها في بعض المقررات الدراسية في مجال الدراسات الاجتماعية واللغة العربية والتربية الأخلاقية والدينية بشكل متفرق دون فلسفة واضحة متكاملة المفهوم والأبعاد والمكونات الخاصة بحقوق الطفل، وتفتقر إلى آليات تنفيذ واضحة حيث ظلت هذه الموضوعات مجرد محتوى دراسي يدرس بالطريقة التقليدية ويقوم التلميذ بحفظها من أجل الامتحان ولا يبقى من أثرها إلا القليل من المعلومات العالقة في ذاكرته البعيدة كل البعد عن قيمه واتجاهاته وسلوكه .

ثالثًا: أهمية تنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ

احتل موضوع حقوق الطفل وتنمية الوعي الحقوقي بها اهتمامًا كبيرًا في المحافل والاجتماعات الدولية؛ لذلك وضعت دول العالم ومن ضمنها مصر في القمة العالمية للأطفال عام ١٩٩٠ حقوق الأطفال واحتياجاتهم على الأجندة العالمية للتنمية معلنة أنها بمصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل فإنها تؤكد على التزامها بتخصيص الموارد، ورسم الخطط الرامية إلى النهوض بوضع الأطفال ورفاههم، وبمواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام الاتفاقية، وبتقديم التقارير الدورية حول تنفيذها لهذه الالتزامات.

ومنذ إقرار الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وفى إطار انتشار ثقافة الإحترام للطفل أخذت المنظمات الدولية تنشر تقاريرها عن حالة حقوق الطفل في العالم، ففي تقرير لليونيسيف عن حقوق الطفل عام ١٩٩٧، وردت العبارة التالية: " في المناجم حيث الغازات السامة والقوية يحمل العمال معهم طائر الكناريا؛ لأنه أكثر حساسية للغازات من الإنسان، وعندما يُقتل الطائر بسبب هذه الغازات يدرك العمال

أن عليهم مغادرة المنجم، لأن موت الكناريا يمثل تحزيراً للإنسان، والطفل في عالم اليوم، هو هذا الكناريا الذي يُعد موته تحذيراً لسائر البشرية(UNICEF,1997,p.6).

ويعتبر الأطفال محور وجود الحياة، فهم نصف الحاضر وكل المستقبل،فالأطفال لهم أهمية كبيرة في المجتمع فكل شيء يبتدئ من الطفولة، وحقوق الأطفال ليست منفصلة عن حقوق الإنسان،ولكن الطفل يحظى دائماً بأهمية خاصة لضعفه وعدم قدرته على المطابة بحقوقه، وانطلاقاً من هذه الرؤية تبرز أهمية مرحلة الطفولة في حياة الإنسان، وضرورة الاهتمام بها. (إيناس جابر أحمد، ٢٠٠١،صـ ٥٠٥)

كما أن العناية بالأطفال هي العمود الفقري لإنجاز التنمية البشرية وتنمية الطفولة المبكرة هو المفتاح للتنمية المستدامة، ويحتاج العالم العربي اليوم وبشدة إلى إرساء وتقوية منظومة حماية الأطفال وتنمية الوعي لديهم، لأنها قضية حقوقية وتنموية على السواء لايمكن التغاضي عنها.(المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠٠٨، صـ٣)

كذلك فإن تنمية الوعي الحقوقي لدى التلاميذ يعني نموهم وارتقائهم وفقاً لمعايير النمو الإنساني؛ ذلك لأن الطفل بفطرته مهيأ لاستقبال خبرات نموه واستيعابها من الواقع الانساني، الاجتماعي الثقافي، وفي حالة مستمرة من الاستجابة النشطة لمثيرات نموه وارتقائه. فضلا عن أن تعليم حقوق الطفل أمر متجذّر في العدالة الاجتماعية، وكل من يشارك في أعمال حقوق الطفل هو عامِل مؤثّر في التغيير الاجتماعي. (United States of America,2010,p36)

والطفل بطبيعة الحال لا ينمو ولا يتقدم ولايتحقق له إنسانيته المنشودة إلا إذا كان مشاركاً نشطاً في صميم عملية أنسنته وفقاً لقوانين نموه كمنظومة مفتوحة قابلة للتعلم وللتغير، ومن ثم فإن مشاركة الطفل في عملية نموه وتشكيل هويته ليست هبة أو منحة من الكبار للصغار، بل هي حقيقة وجود وضروة حياة.(طلعت منصور، ٢٠١٣، صـ٣٠)

ويهدف تنمية الوعي الحقوقي إلى تطوير فهم المسؤولية العامة لكل الأطفال لجعل حقوق الطفل حقيقة واقعة في المجتمع. وهو بذلك يساهم، في المدى البعيد، في منع انتهاكات حقوق الأطفال، وفي تعزيز المساواة والتنمية المستدامة، والدعوة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات ضمن نظام ديمقراطي.(Dave Donahue,2001,p86)

كما أن تنمية الوعي الحقوقي لدى الأطفال هو أداة لحمايتهم من العنف وإساءة المعاملة، تنمِّي الاحترام المتبادل بين الناس، ولا يمكن تحقيق احترام حقوق الطفل تماماً إلا باعتراف الجميع، بمن فيهم الأطفال أنفسهم، بأن لكل شخص الحقوق نفسها، ومن ثم تنمي لديهم مواقف وسلوكات الاحترام والإشراك والقبول.(المركز الدولي للتربية على حقوق الإنسان،٢٠٠٨،صـ١٣)

بهذا التوجه تكون رؤيتنا لتنمية الوعي الحقوقي لدى الأطفال من منظور إنساني وإيجابي؛ ويكون تعاملنا معهم باعتبارهم كنوزاً مكنونة من الذكاء والإبداع، ومن القوى والطاقات المتوقعة بكل ما هو خير

وبنـاء، فأفكـارهم ومشـاعرهم وأحلامهـم ينبغـي أن نصـغي إليهـا، وأن نحترمهـا بصـدق مكـافئ لصـدق الطفولـة، وأن نوليها اعتباراً إيجابياً غير مشروط؛ وأن نمنح الأطفال ذلك القدر من الحرية والثقة مما يسمح لهم باختيار قواهم وإماكناتهم في سياق سعيهم إلى اكتشاف عالمهم وذواتهم، في عملية تفاعلية تشاركية خلاقة.

رابعًا: أبعاد حقوق الطفل

تشتمل حقوق الطفل على أربعة أبعاد تتمثل فيما يأتي:

١- الحق في الحياة

إن حقوق الطفل لاتبدأ بجوده وليداً أو طفلاً بل تبدأ قبل ولادته وقبل الحمل من خلال ضوابط الزواج وحسن اختيار كل من الأبوين المنتظرين للآخر، وما يتضمنه ذلك من صلاحهما، وخلوهما من الأمراض الوراثية وغيرها، ثم ضمان الرعاية الصحية الكاملة للأم خلال فترة الحمل وأثناء الولادة، ثم الرعاية الصحية للطفل خلال المراحل الأولى من العمر من خلال التطعيمات والغذاء الصحي المناسب، ثم تمكين الطفل في مرحلة الطفولة من حقه في النمو البدني والنفسي والنماء الروحي والاجتماعي والأمان العاطفي والقدرة على التعلم.

كما أن الاستثمار في صحة الطفل أمر منطقي لعدة أسباب تتجاوز الألم والمعاناة التي تسببها وفاة الأطفال، ولاشك أن حرمان الأطفال من الرعاية الصحية الأولية التي يحتاجون إليها لكي ينمو ويتطورا كفيل يجعلهم يفشلون في الحياة، ولكن إذا ما حصل الأطفال على التغذية والرعاية الجيدة وتوفرت لهم البيئة الآمنة والمحفزة فتزداد احتمالات بقاؤهم على قيد الحياة، ويكونون أكثر قدرة على تطوير تفكيرهم ولغتهم وعواطفهم ومهارتهم الاجتماعية، وستتاح لهم فرص في حياتهم ليكونوا أعضاء مبدعين ومنتجين في المجتمع. (UNICEF,2008,p3)

ويُعرف الحق في الحياة بأنه: كافة الحقوق المتعلقة بالحصول على المصادر والمهارات اللازمة للبقاء إلى أقصى حد، وتتضمن الحق في الغذاء الملائم، والمأوى والمياه الصالحة للشرب، وتتطلب هذه الحقوق إتاحة السبل للوصول إليها بالإضافة إلى إيجاد السبل للوفاء بها.

٢- الحق في النمو

يعتمد مستقبل تقدم أي مجتمع على الفرص المتاحة أمام أطفاله لبلوغ مستوى مثالي من المنو الجسدي والنماء النفسي، والتنشئة والتربية السليمة في إطار الأسرة الطبيعية، وفي الالتحاق بالتعليم الأساسي واستكمال مراحله، وحقه في التعليم الجيد الذي ينمي قدراته في الإبداع والابتكار ويؤكد القيم الأخلاقية والاجتماعية وينمي المهارات لديهم، حتى يتمكنوا من إطلاق كامل طاقتهم.

ويُعرف الحق في النمو بأنه: كافة الحقوق المتعلقة بالحصول المتطلبات الأساسية اللازمة للنماء إلى أقصى حد، وتتضمن الحق في التعليم المناسب والرعاية الصحية الأولية وحق التمتع بوقت الفراغ

والاستجمام والنشاطات الثقافية والحق في التوعية بهذه الحقوق، وتتطلب هذه الحقوق إتاحة السبل للوصول إليها بالإضافة إلى إيجاد السبل للوفاء بها.

٣- الحق في المشاركة

إن بناء التقدم ونهضة مجتمعنا إنما يتحقق ذلك كله حينما ننجح فى كفالة حق المشاركة لأطفالنا وتنمية قدراتهم على ممارستها ، وكفالة حقوقهم كاملة؛ ذلك لأن فئة الأطفال تعتبر جزء هام من المجتمع، فهم نصف الحاضر وأمل المستقبل، وهم ضعاف لايقدرون على الدفاع على الدفاع عن أنفسهم، ولايقدرون على مواجهة مايتعرضون له من مواقف تنتهك حقوقهم الإنسانية، خلال مرحل تكوينهم ونماءُهم الإنساني، وهذا الضعف الطبيعي ضاعف من مسئولية المجتمع الدولي، في رعايتهم وحمايتهم، واعطائهم ضمانات تُسهم في توفير الحماية الإنسانية لهم.

وتُعرف "الرابطة الأمريكية لعلم النفس" مفهوم " مشاركة الأطفال بأنها:" إسهام الطفل في نشاط عادة ما يتضمن أفراداً آخرين في عمل أو مهمة أو نشاط؛ وفي سياق هذا المسعى يتحقق تفاعل بين منظومتين أو أكثر تؤثران عادة أحدهما في الأخرى. (APA, 2009, P357)

ويُعرف الحق في المشاركة بأنه: "عملية يندمج ويتفاعل فيها الأطفال مع أشخاص آخرين من الأقران أو الكبار أو كليهما، ويشاركونهم التفكير فى قضايا ومهام متعلقة بحياتهم، ويقومون بأدوار ومسئوليات تجاهها، ويتفاعلون مع بعضهم البعض بأساليب تقوم على الاحترام لكرامة كل شخص آخر، والتوجه عن إرادة وقصد إلى تحقيق هدف مشترك".

٤- الحق في الحماية

إن تمكين الأطفال من حقهم في الحماية من العنف وسوء المعاملة والأذى والإهمال والقسوة، والتعرض للمخاطر والانحراف وإدمان المخدرات ومخاطر النزاعات المسلحة، ومن الاستغلال الاقتصادي، بما في ذلك الحماية الخاصة إبان الحروب وسوء معاملة أنظمة القضاء الجنائية.

ويُعرف الحق في الحماية بأنه: كافة الإجراءات والأطر اللازمة لمنع حدوث إساءة المعاملة، والإهمال، والاستغلال، والعنف التي تؤثر على الأطفال.

فروض البحث:

بناء على ما تم تناوله في الإطار النظري للبحث يمكن صياغة الفروض التالية:

١- يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي في اختبار التحصيل المعرفي ككل لصالح التطبيق البعدي.

٢- يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لكل مستوى من المستويات الأربع المكونة لاختبار التحصيل المعرفي كل على حدة لصالح التطبيق البعدي.

٣- يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي في مقياس الوعي الحقوقي ككل لصالح التطبيق البعدي.

٤- يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لكل مجال فرعي من أبعاد حقوق الطفل المكونة لمقياس الوعي الحقوقي كل على حدة لصالح التطبيق البعدي.

المحور الثاني: إعداد مواد وأدوات البحث

يشتمل هذا المحور على وضع قائمة بحقوق الطفل المناسبة لتلاميذ المرحلة الإبتدائية، ثم وضع الإطار العام للبرنامج المقترح، بالإضافة إلى بناء أداتي البحث وهما: اختبار التحصيل المعرفي، ومقياس الوعي الحقوقي.

أولاً: مواد البحث: حيث اشتملت مواد البحث على:

- **إعداد قائمة بأبعاد حقوق الطفل الواجب تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية:**

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث وهو: ما أبعاد حقوق الطفل الواجب تنميها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية؟ تم إعداد قائمة بهذه الحقوق، وذلك وفق الخطوات الآتية:

١- تحديد الهدف من إعداد القائمة: تحدد الهدف من القائمة في تحديد حقوق الطفل الواجب تنميتها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، من خلال البرنامج المقترح.

٢- مصادر اشتقاق القائمة: اشتقت القائمة من عدة مصادر، تمثلت فيما يأتي:

- دراسة الأدبيات والدراسات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وأبعادها.
- دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم وتعلم الدراسات الإجتماعية.
- دراسة خصائص تلاميذ المرحلة الإبتدائية.

٣- إعداد قائمة مبدئية بأبعاد حقوق الطفل: وقد تم عرضها على السادة المحكمين(ملحق ١)(١)، لإبداء الرأي فيها سواءً بالحذف أو الإضافة أو التعديل.

٤- ضبط القائمة وإعدادها في صورتها النهائية: حيث اشتملت القائمة على (٤) أبعاد رئيسة هي" الحق في الحياة، الحق في النمو، الحق في المشاركة، الحق في الحماية"، واشتمل كل بعد منها على (١٥) مؤشر بمجموع وقدره (٦٠) مؤشر أداء. (انظر الملحق رقم ٢)(•)

وبهذا يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث وهو:

- ما أبعاد حقوق الطفل الواجب تنميها لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية؟

- ملحق(١)قائمة بأسماء السادة المحكمين.
- ملحق(٢) القائمة النهائية لأبعاد حقوق الطفل .

➢ **بناء البرنامج المقترح القائم على أبعاد حقوق الطفل، وذلك من خلال:**

١- المنطلقات الفكرية للبرنامج المقترح:

- إن حقوق الطفل ليست معارف فحسب، بل هى ممارسة حياتية يومية .
- إن تنمية الوعي الحقوقي للأطفال ليس مجرد واجهة اجتماعية أو حضارية أو مسايرة دولية بل هى ضرورة حياتية وواجب وطنى باعتبارها ركنا رئيسيا من أركان التنمية الشاملة فى المجتمع .
- إن وعي الأطفال بحقوقهم فى المجتمع ضمانا أكيداً لحمايتهم وتنميتهم بلا اصطناعية أو ارتجالية أو شكلية .
- إن مشاركة الأطفال فى صميم عملية نموهم وارتقائهم ليست هبة أو منحة من المجتمع لهم ، بل هى حقيقة وجود وضرورة حياة
- التأكيد على الإحترام للطفل وتقديره كإنسان وكقيمة عليا وتقبله وإبداء الإعتبار الإيجابي غير المشروط له .
- إن تنمية الوعى بحقوق الطفل يستدعي انفتاح المؤسسة التربوية على جميع مؤسسات المجتمع المدنى .

٢- أسس بناء البرنامج المقترح: استند البرنامج المقترح إلى عدد من الأسس، تمثلت فيما يأتي:

- نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث السابقة في مجالي حقوق الطفل، وأنشطة التعلم الحقوقية.
- نتائج الأدبيات والدراسات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وأبعادها.
- الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم وتعلم الدراسات الإجتماعية.
- طبيعة خصائص وقضايا المجتمع المصري.
- خصائص تلاميذ المرحلة الإبتدائية.

٣- أهداف البرنامج المقترح: يهدف البرنامج إلى:

- تزويد التلميذ بثقافة حقوقية عن حقوق الطفل.
- توعية التلميذ بأهمية ممارسة حقوق الطفل فى الحياة اليومية.
- تنمية قدرة التلميذ على ممارسة حقوق الطفل فى واقعه الإجتماعى .
- تمكين التلميذ من ممارسة حقوقهم المختلفة.
- ممارسة التلميذ لبعض أنشطة التعلم الحقوقية لتنمية الوعي الحقوقي لديهم.
- تمكين التلميذ من حقه في الحياة والنمو المشاركة والحماية.
- توظيف التكنولوجيات الحديثة في ترسيخ حقوق الطفل لدى الناشئة .

٤- مكونات البرنامج المقترح: اشتمل البرنامج المقترح إلى عددة مكونات، تمثلت فيما يأتي:

- تحديد عنوان البرنامج: "أطفالنا أمل مستقبلنا".
- وصف البرنامج: والذي اشتمل على عدد (٤٠) نشاط تعليمي حقوقي يمارس من خلالها التلاميذ سلوكيات محققة للمؤشرات الواردة بقائمة حقوق الطفل، حيث يتكون كل نشاط من "عنوان، أهداف، فكرة النشاط، مكان تنفيذه، مدة تنفيذه، أدوات النشاط، إجراءات تنفيذه، ومصادر تعلمه المختلفة وأساليب تقويمه.
- عرض البرنامج المقترح على السادة المحكمين، وإجراء التعديلات المطلوبة، ووضعه في صورته النهائية ملحق (٣) (*)

وبهذا يكون قد تمت الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث وهو:

- ما التصور المقترح لبرنامج فى الدراسات الاجتماعية قائم على أبعاد حقوق الطفل بالمرحلة الابتدائية؟

ثانياً: إعداد أداتي البحث: تمثلت أداتي البحث في اختبار التحصيل المعرفي لحقوق الطفل، ومقياس الوعي الحقوقي، وذلك على النحو التالي:

١- **إعداد اختبار التحصيل المعرفي(*):** تم إعداد اختبار التحصيل المعرفي، والذي جاء مرتبطاً بمحتوى البرنامج المقترح، وفقاً للخطوات الآتية:

- **الهدف من الاختبار:** قياس ما اكتسابه التلاميذ من معارف وحقائق ومعلومات حول حقوق الطفل من خلال المنهج المقترح عند مستوى(التذكر، الفهم، التطبيق، التحليل).
- **صياغة مفردات الاختبار:** تم الاعتماد على الاختبارات الموضوعية لقياس التحصيل المعرفي لدى التلاميذ مجموعة البحث، والذي استخدم فيه نمط أسئلة الإكمال، والتعليل، والنتائج المترتبة، والتفسير، نظراً لتنوعها ومناسبتها لمستوى التلاميذ، إضافة إلى تغطيتها جميع عناصر محتوى البرنامج.
- **إعداد تعليمات الاختبار:** تم إعداد تعليمات الاختبار وتوضيح كيفية الاستجابة لمفرداته، وإعطاء درجة واحدة للإجابة الصحيحة، وصفر للإجابة الخطأ.
- **زمن الاختبار:** تم حساب متوسط زمن الإجابة الذي استغرقه أول تلميذ في الإجابة على مفردات الاختبار، والزمن الذي استغرقه آخر تلميذ، حيث بلغ متوسط الزمن الكلي للاختبار (٦٠) دقيقة.

- ملحق (٣) البرنامج المقترح.
- ملحق(٤) الاختبار التحصيلي.

- **صدق الاختبار:**

١. **صدق المحكمين:** اعتمد الباحث على صدق المحكمين، حيث تم عرض الاختبار على الخبراء في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية والتقويم والقياس النفسي لتعرف آرائهم في الاختبار من حيث: تناسبه مع الهدف من إعداده ووضوح مفرداته وتناسبها مع قدرات التلاميذ ومستواهم اللغوي والعلمي، وقد تم تعديل الاختبار في ضوء آراء السادة المحكمين، ووضع الاختبار في صورته النهائية (ملحق رقم٤)، وبذلك يكون إجمالي أسئلة الاختبار(٤٠)مفردة.

٢. **صدق الاختبار إحصائياً:** حيث قام الباحث بتطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه على عينة من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي بلغت (٣٢) تلميذ، بفاصل زمني(١٥) يوم بين التطبيقين، وحساب معامل ارتباط بيرسون وقد بلغ (٠.٨٩)، مما يدل على صدق الاختبار.

- **ثبات الاختبار:** تم حساب ثبات الاختبار التحصيل المعرفي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات للاختبار ككل ٠,٩٠ مما يشير إلى ثبات الاختبار وصلاحيته للتطبيق.

جدول(١) الاختبار التحصيلي في صورته النهائية

م	المستويات المعرفية	أرقام المفردات	المجموع
١	التذكر	١ ، ٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٩	١٠
٢	الفهم	٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٣ ،١٥ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧	١٠
٣	التطبيق	٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠	١٠
٤	التحليل	٢ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣	١٠
	المجموع	٤٠	

٢- **إعداد مقياس الوعي الحقوقي(•):** تم إعداد المقياس، والذي جاء مرتبطاً بمحتوى البرنامج المقترح، وفقاً للخطوات الآتية:

- **الهدف من المقياس:** قياس الوعي الحقوقي لدى التلاميذ مجموعة البحث.
- **تحديد أبعاد المقياس:** تم تحديد أبعاد المقياس في ضوء قائمة أبعاد حقوق الطفل التي تم إعدادها في هذا البحث، بحث أشتمل المقياس على أربعة أبعاد رئيسية هي: حق الحياة، وحق النمو، وحق المشاركة، وحق الحماية.

• ملحق(٥) مقياس الوعي الحقوقي.

- **خطوات بناء المقياس:** تم تصميم المقياس ليتضمن أربعون عبارة لتحديد مستوى وعي التلاميذ بأبعاد حقوق الطفلن وأمام كل عبارة ثلاثة اختيارات " دائماً، أحياناً، أبداً " تعبر عن مستوى الوعي الحقوقي لدى المتعلم في كل عنصر.
- **زمن المقياس:** تم حساب متوسط زمن الإجابة الذي استغرقه أول تلميذ في الإجابة على مفردات المقياس، والزمن الذي استغرقه آخر تلميذ، حيث بلغ متوسط الزمن الكلي للمقياس (٦٠) دقيقة.
- **صدق المقياس:**

١. **صدق المحكمين:** تم عرض المقياس على الخبراء في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية والتقويم والقياس النفسي لتعرف آرائهم في المقياس من حيث تناسب عباراته مع الهدف من إعداده، وتناسبها مع قدرات الطلاب ومستوياتهم، وقد تم إعادة صياغة بعض العبارات في ضوء آرائهم، كما تم حذف (٣) مفردات لعدم مناسبتها وبذلك أصبح عدد مفردات المقياس(٤٠) مفردة على النحو التالي.

٢. **صدق المقياس إحصائياً:** حيث قام الباحث بتطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه على عينة من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي بلغت (٣٢) تلميذ- نفس العينة التي طبيق عليها الاختبار التحصيلي، بفاصل زمني(١٥) يوم بين التطبيقين، وحساب معامل ابتباط بيرسون وقد بلغ (٠.٩١)، مما يدل على صدق الاختبار.

- **ثبات المقياس:** تم حساب ثبات مقياس الوعي بحقوق الطفل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات للاختبار ككل (٠.٩٤) مما يشير إلى ثبات المقياس وصلاحيته للتطبيق.

جدول(٢) مقياس الوعي بأبعاد حقوق الطفل

م	البُعد	أرقام المفردات	المجموع
١	**الحق في الحياة**	٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٣، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣	١٠
٢	**الحق في النمو**	١ ، ٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢١ ،٢٦ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠	١٠
٣	**الحق في المشاركة**	٢ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ،١٨ ، ٢٢ ، ٣١، ٣٢ ،٣٦، ٣٧	١٠
٤	**الحق في الحماية**	٤ ،٨ ، ١٠ ، ١١،١٥ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٩	١٠
	المجموع	٤٠	

المحور الثالث: تطبيق البحث ومناقشة نتائجه

هدف البحث إلى التأكد من فاعلية البرنامج المقترح في الدراسات الإجتماعية القائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعى الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، وذلك من خلال:

١- اختيار مجموعة البحث من تلاميذ الصف الرابع الإبتدائي، والذي بلغ عددهم (٣٢) تلميذ وتلميذة، بمدرسة العياط الابتدائية.

٢- تحديد التصميم التجريبي للبحث: اتبع الباحث المنهج شبه التجريبي" مجموعة واحدة تجريبية"، وتطبيق أدوات البحث (الاختبار- المقياس) قبلي وبعدي، ثم المقارنة بينهما.

٣- تطبيق آداتي البحث (الاختبار- المقياس) قبلياً على التلاميذ مجموعة البحث.

٤- تطبيق البرنامج المقترح على مجموعة البحث في فترة استغرقت شهراً في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠١٧م، بالإضافة إلى أسبوع قبل وبعد تطبيق البرنامج المقترح لتطبيق آداتي البحث قبلياً وبعدياً.

٥- تطبيق آداتي البحث (الاختبار- المقياس) بعدياً على التلاميذ مجموعة البحث.

٦- اختبار صحة فروض البحث وتحليل النتائج وتفسيرها: لمعالجة البيانات الإحصائية والتأكد من صحة فروض البحث، تم استخدام اختبار "T-Test" " ت" للعينات المرتبطة، وكذلك معامل إيتا لحساب حجم التأثير، باستخدام برنامج Spss للحزم الإحصائية، وكانت النتائج على النحو التالي:

نتائج الفرض الأول:" يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي في اختبار التحصيل المعرفي ككل لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للعينات المترابطة، ويوضح الجدول التالي نتيجة الفرض.

جدول (٣) يوضح نتائج اختبار التحصيل المعرفي ككل في القياسين القبلي البعدي

البعد	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا	حجم التأثير
الدرجة الكلية لاختبار التحصيل المعرفي	القبلي	٣٢	١٠.٠١	٣.٥٦	٤٢.١٤	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٨	كبير
	البعدى	٣٢	٣٤.٤٥	٢.٤٤				

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد فرق دال إحصائياً بين القياس القبلي والبعدي لمجموعة البحث في متوسط الدرجة الكلية لاختبار التحصيل المعرفي لأبعاد حقوق الطفل وذلك لصالح القياس البعدي، حيث كانت قيمة "ت" =٤٢.١٤ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .

كما يتضح من الجدول قيمة مربع إيتا حيث بلغت (٠.٩٨) مما يدل على حجم تأثير المتغير المستقل (البرنامج المقترح) في تنمية التحصيل المعرفي كبير، وبذلك تتحقق صحة الفرض الأول من البحث.

ويمكن توضيح هذه النتيجة من خلال الشكل البياني التالي:

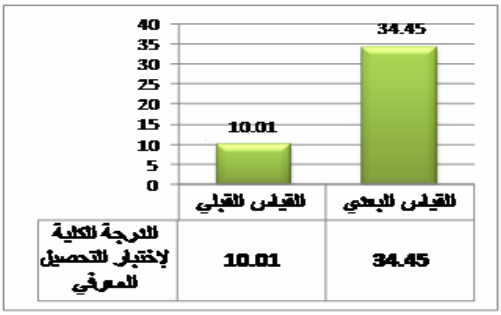

شكل (١) يوضح المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لاختبار التحصيل المعرفي ككل في القياسين القبلي البعدي

نتائج الفرض الثاني:

"يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لكل مستوى من المستويات الأربع المكونة لاختبار التحصيل المعرفي كل على حدة لصالح التطبيق البعدي". وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للعينات المترابطة، ويوضح الجدول التالي نتيجة الفرض.

جدول (٤) يوضح نتائج مستويات اختبار التحصيل المعرفي في القياسين القبلي البعدي

المستوى	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا	حجم التأثير
التذكر	القبلي	٣٢	٣.١٨	١.٥٩	٢٥.٣٠	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٤	كبير
	البعدى	٣٢	١٠.٠٥	١.١٣				
الفهم	القبلي	٣٢	٢.٥٥	١.٤٢	٣٨.١٢	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٧	كبير
	البعدى	٣٢	١١.٠٣	١.٠٩				
التطبيق	القبلي	٣٢	٣.٣١	١.٥٥	٢٨.١٠	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٥	كبير
	البعدى	٣٢	١٣.١٢	١.١٩				
التحليل	القبلي	٣٢	٣.٣٩	١.٥٢	٣٠.٣٤	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٦	كبير
	البعدى	٣٢	١٢.٦٠	١.٢٠				

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد فرق دال إحصائياً بين القياس القبلي والبعدي لمجموعة البحث في متوسط مستوى كل من:

- التذكر لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٢٥.٣٠ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .
- الفهم لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٣٨.١٢ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .
- التطبيق لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٢٨.١٠ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .

- التحليل لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٣٠.٣٤ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .

كما يتضح من الجدول قيمة مربع إيتا حيث بلغت في المستويات الأربعة : عند مستوى التذكر(٠.٩٤) ، وعند مستوى الفهم(٠.٩٧)، وعند مستوى التطبيق(٠.٩٥)، وعند مستوى التحليل(٠.٩٦) مما يدل على حجم تأثير المتغير المستقل (البرنامج المقترح) المستويات الأربعة لإختبار التحصيل المعرفي كبير، وبذلك تتحقق صحة الفرض الثاني من البحث.

ويمكن توضيح هذه النتيجة من خلال الشكل البياني التالي:

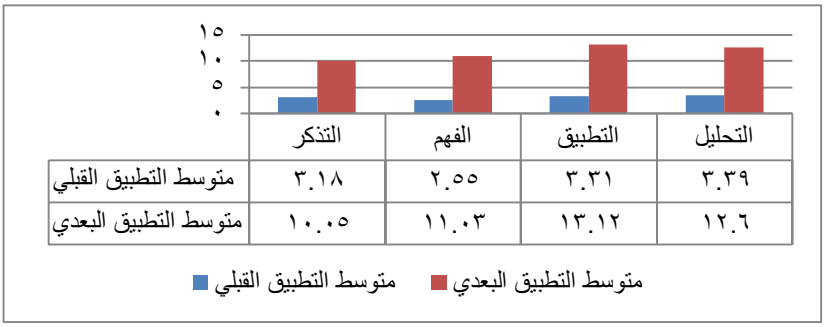

شكل (٢) يوضح المتوسطات الحسابية لمستويات اختبار التحصيل المعرفي في القياسين القبلي البعدي

نتائج الفرض الثالث:

"يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي في مقياس الوعي الحقوقي ككل لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للعينات المترابطة، ويوضح الجدول التالي نتيجة الفرض.

جدول (٥) يوضح نتائج مقياس الوعي الحقوقي ككل في القياسين القبلي البعدي

البعد	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا	حجم التأثير
الدرجة الكلية لمقياس الوعي الحقوقي	القبلي	٣٢	٢٠.٠١	٤.٥٠	٥١.١٤	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٨	كبير
	البعدى	٣٢	٦٤.٤٥	٢.١٣				

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد فرق دال إحصائياً بين القياس القبلي والبعدي لمجموعة البحث في متوسط الدرجة الكلية لمقياس الوعي الحقوقي وذلك لصالح القياس البعدي، حيث كانت قيمة "ت" =٥١.١٤ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .

كما يتضح من الجدول قيمة مربع إيتا حيث بلغت (٠.٩٨) مما يدل على حجم تأثير المتغير المستقل (البرنامج المقترح) في تنمية الوعي الحقوقي رلدى التلاميذ عينة البحث كبير، وبذلك تتحقق صحة الفرض الثالث من البحث.

ويمكن توضيح هذه النتيجة من خلال الشكل البياني التالي:

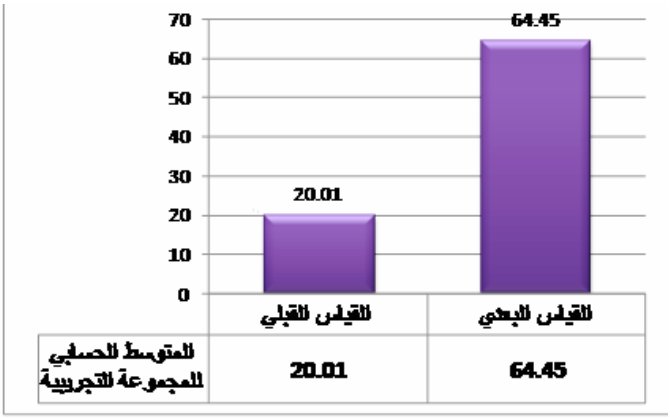

شكل (٣) يوضح المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس الوعي الحقوقي ككل في القياسين القبلي البعدي

نتائج الفرض الرابع:

"يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لكل مجال فرعي من أبعاد حقوق الطفل المكونة لمقياس الوعي الحقوقي كل على حدة لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للعينات المترابطة، ويوضح الجدول التالي نتيجة الفرض.

جدول (٦) يوضح نتائج أبعاد مقياس الوعي الحقوقي في القياسين القبلي البعدي

القيمة	القياس	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة	مربع إيتا	حجم التأثير
الحق في الحياة	القبلي	٣٢	٨.١٦	١.٧٩	٦٥.٣٢	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٩	كبير
	البعدى	٣٢	٢٦.٠٥	٢.٣٣				
الحق في النمو	القبلي	٣٢	٨.٥٥	٢.٤٢	٤٤.١٢	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٨	كبير
	البعدى	٣٢	٢٤.٠٣	٢.٦٩				
الحق في المشاركة	القبلي	٣٢	٦.٣١	٢.٥٥	٣٩.١٤	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٧	كبير
	البعدى	٣٢	٢٥.١٢	٣.١٩				
الحق في الحماية	القبلي	٣٢	٧.٣٩	٢.٥٢	٣٤.٢٤	دالة إحصائياً عند ٠.٠١	٠.٩٦	كبير
	البعدى	٣٢	٢٨.٦٠	٣.٢٠				

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد فرق دال إحصائياً بين القياس القبلي والبعدي لمجموعة البحث في متوسط قيمة كل حق من:

- الحق في الحياة لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٦٥.٣٢ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .
- الحق في النمو لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٤٤.١٢ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .

- الحق في المشاركة لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٣٩.١٤ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .
- الحق في الحماية لصالح القياس البعدي حيث كانت قيمة "ت" =٣٣.٢٤ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ .

كما يتضح من الجدول قيمة مربع إيتا حيث بلغت: عند الحق في الحياة (٠.٩٩) ، وعند الحق في النمو (٠.٩٨)، وعند الحق في المشاركة (٠.٩٧)، وعند الحق في الحماية (٠.٩٦) مما يدل على حجم تأثير المتغير المستقل (البرنامج المقترح) كبير، وبذلك تتحقق صحة الفرض الرابع من البحث. **ويمكن توضيح هذه النتيجة من خلال الشكل البياني التالي:**

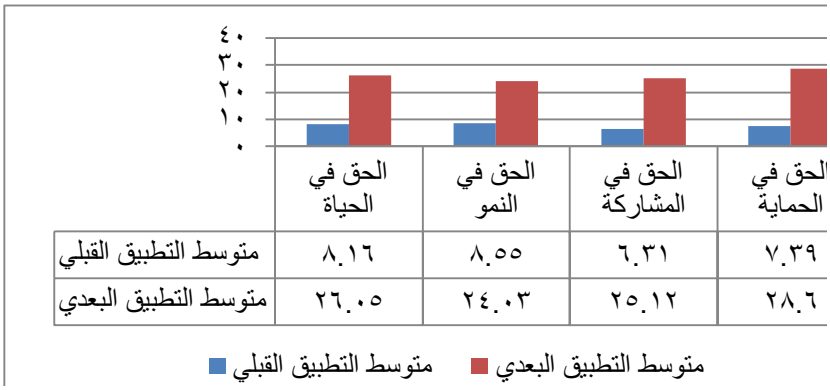

	الحق في الحياة	الحق في النمو	الحق في المشاركة	الحق في الحماية
متوسط التطبيق القبلي	٨.١٦	٨.٥٥	٦.٣١	٧.٣٩
متوسط التطبيق البعدي	٢٦.٠٥	٢٤.٠٣	٢٥.١٢	٢٨.٦

شكل (١) يوضح المتوسطات الحسابية لأبعاد مقياس الوعي الحقوقي في القياسين القبلي البعدي

وبالتالي يكون قد تمت الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث وهو:

- ما فاعلية البرنامج المقترح في الدراسات الإجتماعية القائم على أبعاد حقوق الطفل لتنمية الوعى الحقوقي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية؟

مناقشة النتائج وتفسيرها:

أشارت نتائج البحث إلى فاعلية البرنامج المقترح القائم على أنشطة التعلم الحقوقية في مناهج الدراسات الإجتماعية بالمرحلة الإبتدائية لتنمية أبعاد حقوق الطفل، ويتضح ذلك من خلال متوسطي درجات التلاميذ مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار الحصيل المعرفي ككل وكل مستوى من مستويات الاختبار، وكذلك في مقياس الوعي الحقوقي ككل وكل بعد من أبعاد المقياس، حيث جاءت دلالة الفروق عند مستوى (٠.٠١) وترجع هذه النتائج إلى:

١- استناد البرنامج إلى منطلقات فكرية واضحة وأسس محدد بُني عليها؛ بهدف تنمية الوعي بحقوق الطفل لدي تلاميذ الرحلة الإبتدائية.

٢- التركيز على أبعاد حقوق الطفل المختلفة، وما يرتبط بها من أنشطة تعليمية تمس واقع التلاميذ، وتتماشى مع ميولهم وإهتماماتهم.

٣- تنوع أنشطة التعلم الحقوقية القائم عليها البرنامج ، حيث تم تخطيط عدد من الأنشطة الصفية واللاصفية الفردية والجماعية ليقوم الطلاب من خلالها بتطبيق المفاهيم والحقائق التي تعلموها وتعزيز فهمهم وتنمية وعيهم بحقوق الطفل.

٤- تنوع أساليب التدريس المستخدمة في تدريس البرنامج المقترح للتلاميذ، حيث استُخدم أساليب واستراتيجيات التعلم النشط على تنوعها واتساعها في عملية التدريس، مع وضع التلاميذ في مواقف حياتية تسهم في تنمية الوعي لديهم بحقوق الطفل.

٥- تركيز البرنامج المقترح على إبراز دور التلاميذ كأعضاء فاعلين في المجتمع، من خلال قيام التلاميذ بتخطيط الأنشطة واختيار المهام وفق رغباتهم وقدراتهم ومعالجة الموضوعات من وجهات النظر المختلفة.

٦- تنوع أساليب تقويم أنشطة التعلم الحقوقية المستخدمة في البرنامج المقترح، مما ساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ البرنامج.

توصيات البحث: في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج البحث يُوصىَ بما يلي:

١- ضرورة الاهتمام بتضمين أبعاد حقوق الطفل في مناهج الدراسات الاجتماعية في مراحل التعليم المختلفة، واستخدام استراتيجيات التدريس الحديثة في تدريسها.

٢- ضرورة وضع معايير ومؤشرات في وثائق مناهج الدراسات الاجتماعية لتضمين حقوق الطفل عبر المنهج وعملية التدريس.

٣- الاهتمام ببناء برامج لتنمية الوعي بحقوق الطفل في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمراحل الدراسية المختلفة.

٤- الاستفادة من قائمة أبعاد حقوق الطفل ، في تضمينها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية.

٥- يمكن الاستفادة من مقياس الوعي الحقوقي أيضاً في بناء مقاييس أخري لقياس الوعي بحقوق الطفل لدى الطلاب في مراحل التعلم ومن ثم العمل على تعزيزها لدى الطلاب بالقدر المناسب.

٦- عقد ندوات ودورات تدريبية تحتوى على ورش عمل للمعلمين أثناء الخدمة والموجهين والفنيين بصفة دورية وذلك لصقل مهاراتهم وبناء معارفهم حول حقوق الطفل، وأفضل الطرق و الاستراتيجيات لتدريسها وأساليب تقويمها.

مقترحات البحث: في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي يُقترح إجراء البحوث التالية:

١. فاعلية برنامج تدريبي مقترح لمعلمي الدراسات الاجتماعية لتنمية الوعي بحقوق الطفل.
٢. تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الاعدادية في ضوء تضمينها لحقوق الطفل.
٣. فاعلية حقيبة تعليمية باستخدام الوسائط المتعددة لتنمية الوعي بحقوق الطفل.
٤. وحدة تدريسية مقترحة بمنهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية لتنمية الوعي بحقوق الطفل.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الأمم المتّحدة(١٩٨٩): اتفاقيّة حقوق الطفل، الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- الأمم المتّحدة(٢٠٠٣): مبادئ تدريس حقوق الإنسان، أنشطة عمليّة للمدارس الابتدائيّة والثّانويّة، عقد الأمم المتّحدة للتّثقيف في مجال حقوق الإنسان(١٩٩٥-٢٠٠٤)، رقم ٤.
- إيناس جابر أحمد(٢٠١١): حقوق الطفل في القانون الدولي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، مجلد٢٠، العدد ٣٤.
- جامعة الدول العربية(١٩٨٣): وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية، ميثاق الطفل، القاهرة .
- جامعة الدول العربية(٢٠٠١): وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية (إدارة الطفولة)، القاهرة.
- خالد محجوب محمد عمارة(٢٠١٣): تنمية الوعي بحقوق الطفل، المؤتمر الدولي الرابع بعنوان" طفل اليوم أمل الغد" ، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، مجلد١.
- درية السيد البنا(٢٠٠٤): واقع ممارسة الأنشطة التربوية الحرة بالمعاهد الأزهرية الثانوية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد٤٧، مايو.
- عاطف محمد سعيد: (٢٠٠٥) فعالية برنامج في التربية القانونية قائم على الأنشطة المصاحبة لمنهج التاريخ بالمرحلة الثانوية ، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد٥، أغسطس.
- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي(٢٠١٢): حقوق الأطفال وضمانات حمايتها في القانون الدولي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة.
- المجلس العربي للطفولة والتنمية(٢٠٠٨): خطوة " مجلة فصلية متخصصة في الطفولة المبكرة"، العدد٢٨، مايو.
- المجلس العربي للطفولة والتنمية(٢٠١١): مبادئ النهج الحقوقي في كفالة حقوق الطفل، القاهرة.

- المركز الدولي للتربية على حقوق الإنسان(٢٠٠٨): ألعاب من أجل حقوق الإنسان" رزمة التربية على حقوق الإنسان للأطفال"، الأرشيف الوطني، كويبك، كندا.
- والى عبد الرحمن أحمد (٢٠٠٠): فاعلية برنامج مقترح في الأنشطة المصاحبة لمنهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي في تنمية بعض المبادئ القانونية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة عين شمس.
- وفاء إبراهيم محمد الديب(٢٠٠٧): حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،.
- وليد سليم النمر(٢٠١٣): حقوق الطفل بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

المراجع الأجنبية:

- Annan, Kofi /UNICEF. (2001): We the Children, Report for the General Assembly Special Session on Children. UNICEF, New York.
- Dave Donahue(2001): "Why a participatory method for human rights education?" In Training for Human RightsTrainers, Book 1: Facilitator's Manual (Montreal, Canadian Human Rights Foundation (Equitas).
- Emilie Filmer-Wilson(2006): "An introduction to the use of human rights indicators for development programming", 69 Netherlands Quarterly of Human Rights, vol. 24, No. 1.
  http://www.socialstudies.org/positions/global/whatisglobaled
- Li, Lianjiang(2009): Rights Consciousness and Rules Consciousness in Contemporary China, paper Prepared for delivery at the 2009 Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Ontario, Canada, September 2-6.
- Melike Faiz& Selman Tunay Kame(2017): Prospective Teachers' Opinions Concerning Children's Rights, Faculty of Education, Kastamonu University, Journal of Education and Learning; Vol. 6, No. 3.

- Raskoff, Sally and Sundeen, Richard(2012): “The Role of Secondary School in Promoting Community Service in Southern California, University of South California Sage Gernals .
- Tang,I-Chen(2004): Children’s rights and childhood discipline in contemporary Taiwan, University of Essex, United kingdom, ProQuestDissertations Publishing,C817059.
- The Vienna Document(2003):The UN Statement of Common Understanding on Human Rights-Based Approaches to Development Cooperation and Programming” (the Common Understanding), available at <http://hrbaportal. org/?page_id=2127>.
- UNESCO (2003): UNESCO & Human Rights Education, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.
- UNESCO(2002): DOC. AIAC. 256/CREV, 3, 10 September.
- UNICEF(2002):prepared by Hodgkin, Rachel and Peter Newell. Implementation Handbook for the Convention on the Rights of the Child (fully revised edition).UNICEF,Geneva – New York.
- UNICEF(United Nations Children’s Fund) (2008) :THE STATE OF THE WORLD’S CHILDREN, Child Surviva, United Nations Plaza, New York, NY 10017, USA.
- UNICEF(United Nations Children’s Fund)(1997): THE STATE OF THEWORLD’S CHILDREN, Carol Bellamy, United Nations Plaza, New York, NY 10017, USA.
- United States of America (2010): Department of Health and Human Services, Administration for Children 8 and Families, “Chapter 1: Why evaluate your program?” in The Program Manager’s Guide to Evaluation, 2nd ed .(Washington, D.C.
- Zihni MEREY (2012): Children Rights in Social Studies Curricula in Elementary Education: A Comparative Study, Yüzüncü Yıl University, Educational Sciences: Theory & Practice - Special Issue , Autumn.